

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

الإجراءات لتفادي المزيد من الضحايا على مستوى زواج القاصر

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

حسب دراسة ميدانية قامت بها مؤخرا مؤسسة النيابة العامة فإن رفض الأذونات المتعلقة بزواج القاصر وصل إلى 65 % سنة 2020؛ حيث بلغت نسبة رفض الإذن بزواج القاصر، 36 في المائة سنة 2018، ثم 58,4 سنة 2019، لتصل 65 % سنة 2019، من مجموع ملتزمات الرفض التي تقدمت بها النيابة العامة في الموضوع. ولاحظت الدراسة الميدانية أن الأوساط الاجتماعية التي تُعاني من الهشاشة “هي الأكثر إنتاجا لزواج القاصر، فضلا عن وطأة الأعراف والتقاليد والتأويل الخاطئ للدين التي تعد من الأسباب الأساسية الدافعة لخيار الزواج المبكر”.

بناء عليه نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- في إطار تفعيل مقتضيات إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء؛ ما هي الإجراءات المتخذة في هذا الإطار لتفادي المزيد من الضحايا في الوسط النسائي خاصة في الوسط القروي؟ .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مريم الرميلى